



كوتامري عراقي
داد كاي بالاي نوبتهجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٨/اتحادية/تسيز/٢٠١١

تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٧/١٨ برئاسة القاضي السيد سعدت محمود وعضوية كل من السادة القضاة جطر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب القشبيدي وعبود صالح الكميبي وميخائيل شمشون أسس كوروكين وحسين أبو أئمن ومهدي الموسوي المسأوتين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز – المدعي –/محمود ابراهيم والي – وكيله المحامي علي حسين السعيدني .
التميز عليه – المدعي عليه –أونيس مجلس محافظة النجف/إضافة لوظيفته – وكيله الموظف العفوقلي ايد كالم جلف .

الإعلاء/

دعي المدعي (التميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بان مجلس محافظة النجف (التميز عليه/إضافة لوظيفته) كان قد أصدر قراره المرقم (٢٥) لسنة ٢٠١٠ والأي يقضي بالمتساقفة علي إشغال السيد كالم جاسم محمد المعهد الشاعر في المجلس المحلي ناحية العباسية بعد استقالة السيد حسن فاضل محمودي الذي تولي منصب مدير ناحية العباسية . تقدم المدعي لدى المدعي عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/٧/٤ ورد التظلم بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٠ أقيم المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٠/١١/٧ طلباً بالحكم بالقضاء قراري مجلس محافظة النجف المرقمين (٢٥) لسنة ٢٠١٠ و (٣٩) فسي ٢٠١٠/١٠/٢٠ وإلزام المدعي عليه/إضافة لوظيفته بإحالة محل العضو العرشج والمعيون فسي عضوية مجلس الناحية . ونتيجة للمرافعة الحضورية العتبية أصدرت محكمة قضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٥ وبعد استشارة (٢٣٨/ق/٢٠١٠) حكماً يقضي بورد دعوى المدعي نكسك ان المدعي تقدم لدى المدعي عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٠ فأسس مجلس محافظة النجف القرار المرقم (٣٩) في ٢٠١٠/١٠/٢٠ والمتضمن رد تقدم المدعي ثم عود المدعي بالتظلم من القرار الأخير وسجل تظلمه بعد (١١٤٧) فسي ٢٠١٠/١٠/٢١ وحيث أن التظلم بعد به لفرض إقامة الدعوى هو التظلم الأول وتلك فإن رد التظلم لايعد قرار إداري يصلح الطعن فيه لأنه لا يتضمن إحداث اثر قانوني بل تأكيد على قرار إداري سابق طعن التميز بواسطة وكيله بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٦/٦ طلباً نقضه للأسباب الواردة فيها .



القرار

لدى التفقيح والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم التمييز وجد انه لما استند اليه من أسباب صحيح وموافق للقانون لان التمييز (المدعي) سبق وان نظم من قرار مجلس محافظة النجف بتاريخ ٢٠١٠/٧/٤ وأحيل للنظام الي لجنة تطبيقه بغية رفع توصياتها بوقت لاحق لإقامة الفرصة للتمييز لمراجعة القضاء وهذا ما ورد بكتاب مجلس المحافظة المرقم (١٥٣) في ٢٠١٠/٧/٤ ثم اصدر مجلس المحافظة قراره المرقم (٢٥) لسنة ٢٠١٠ المتضمن المصادقة على إشغال السيد كامل جاسم محمد المطيع تشاخر في المجلس المحلي للحمية العباسية فنظم منه المدعي بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٠ واصدر مجلس المحافظة قراره المرقم (٣٩) في ٢٠١٠/١٠/٢٠ المتضمن رد نظم المدعي ونظم المدعي من القرار الأخير في ٢٠١٠/١٠/٢١ ثم أقام الدعوى بتاريخ ٢٠١٠/١١/٧ وحيث ان العبرة في النظم الأول والذي سجل بتاريخ ٢٠١٠/٧/٤ وهو ملحق به عند إقامة الدعوى لذا تكون الدعوى قد أقيمت خارج المدة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة المرقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل عليه لتكون هذه الدعوى واجبة الرد شكلاً وحيث ان المحكمة قضت في حكمها التمييز بردها فان حكمها قد جاء صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية مع تعديل التمييز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/٧/١٨ .


الرئيس
منحة المصمود


العضو
جاسم ناصر حسن


العضو
اكرم شاه محمد


العضو
اكرم احمد بابان


العضو
محمد صالح النجمي


العضو
عزاد صالح النجمي


العضو
ميثال شامون قس كورئيس


العضو
حسين أبو الكن


العضو
سامي النجمي